

تذمر أمراء سعوديين من استحواذ ابن سلمان على الأعمال التجارية

أدى قصر امتيازات الأعمال التجارية المربحة على صفوف المقربين في دائرة الملك "سلمان بن عبدالعزيز" ونجله ولي العهد "محمد بن سلمان" إلى دفع المستبعدين في دوائر الأعمال السعودية إلى محاولة التكيف أو مواجهة الزوال. وبعد عدة أشهر من المفاوضات، وقعت شركتا إلكترونيات الدفاع الفرنسية "تاليس" و"سي إم آي" البلجيكية المتخصصة في صناعة السيارات المدرعة صفقات الأسبوع الماضي مع الشركة السعودية للصناعات العسكرية، "سامي". وأصبحت "سامي" التي يسيطر عليها الملك "سلمان" ونجله شريكاً أساسياً للشركات التي تبحث عن عقود الدفاع في السعودية.

ووفقاً لدورية "إنتليجنس أون لاين الفرنسية" فقد دفع ذلك التركيز لقطاع المشتريات العسكرية في يد عشيرة الملك "سلمان"، الأمراء الآخرين المنخرطين في الأعمال التجارية، والشركات الغربية التي يعملون معها لإعادة التفكير في كيفية عملهم. ووفقاً للدورية الفرنسية، فإن أمراء الجيل الأصغر المحيطين بـ"محمد بن سلمان" صاروا في وضع يسمح لهم بالمساعدة في تسهيل الصفقات. وفي مقدمة هؤلاء الأمراء، يأتي شقيق ولي العهد "تركي بن سلمان" وكذلك وزير الثقافة الحالي "بدر بن فرحان آل سعود" ورئيس مؤسسة الشمال للاستثمار "فيصل بن فرحان آل سعود" وكذلك "خالد بن بندر بن سلطان آل سعود"، الذي من

المتوقع أن يتم تعيينه سفيراً للسعودية في لندن.

وعلى الرغم من أن عشيرة الملك "سلمان" تحتكر مواقع القيادة إلا أن هناك عدداً قليلاً من الشركات التي ترأسها عشائر أخرى لا تزال موجودة في الصورة. وفي مقدمة هذه القائمة - وفقاً للدورية الفرنسية - تأتي الشركات التي يرأسها الأمير "عبدالله بن أحمد آل سعود" وهو نجل الأمير "أحمد بن عبدالعزيز" الذي يراه الكثيرون الوريث الشرعي للعرش في المملكة. ويترأس "عبدالعزیز بن أحمد" مجموعة عذيب وهي الشريك المحلي لشركات رايتون وبوينغ ولوكوهد مارتن. وكان "عبدالعزیز بن أحمد" أحد الأمراء الذي وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان بفعل التغييرات الكبرى في طبيعة السلطة في السعودية، خاصة أنه شريك لقطب الأعمال السعودي الإثيوبي "محمد حسين العمودي" في شركة خدمات "نفط". وتم الإفراج عن "العمودي" الأسبوع الماضي بعد قرابة 15 شهراً قضاها قيد الاحتجاز ضمن حملة مزعومة لمكافحة الفساد في المملكة، حيث تم إلقاء القبض عليه في نوفمبر 2017.

ويعد "عبدالعزیز بن أحمد" أحد أعضاء عشيرة السديريين القوية وهي ذات العشيرة التي ينتمي إليها الملك "سلمان" وأبناءؤه، وهو متزوج من "خلود بنت مساعد السديري" وهي محاضرة في جامعة سعود وأحد أهم الشخصيات النسائية في المملكة. ويرتبط "عبدالعزیز بن أحمد" أيضاً بعلاقة عمل مع "عبدالرحمن بن تركي السديري"، كما يتشارك مع آخرين من أعضاء عائلة السديري في ملكية عملاق الإنشاءات السعودي "نسما" وهي الشركة التي يرأس مجلس إدارتها رجل الأعمال "صالح علي التركي" أمين محافظة جدة المقرب من ولي العهد السعودي. في الوقت نفسه، فإن العديد من الشركات الأخرى التي لم تكن خاضعة لسيطرة عشيرة الملك "سلمان" مثل شركة "سيزار الدولية"، تم إعادة دمجها في الأعمال مجدداً، بعد تغييرات كبرى في ملكيتها. وترتبط "سيزار الدولية" بشكل تقليدي بعشيرة الملك الراحل "عبدالله" وتمتعت بعلاقات وثيقة مع الحرس الوطني حين كان خاضعاً لسيطرة الأمير "متعب بن عبدالله"، لكن أعمال الشركة تقلصت بشكل كبير بفعل حملة مكافحة الفساد المزعومة في عام 2017.

وتشير "إنتليجنس أون لاين" إلى أن الشركة عادت للعمل مجدداً بعد الاستيلاء عليها من قبل عشيرة "سلمان".

وفي الوقت نفسه، فإن بعض الأمراء المقربين من أسرة الملك "عبدالله" تم دفعهم خارج الصورة بشكل كامل. أحد هؤلاء الأمراء هو "عبدالله بن محمد آل سعود"، وهو ابن أخ للملك الراحل تم اعتقاله في نوفمبر 2017 وقضى عدة أشهر وراء القضبان ولا يزال غير قادر على مغادرة البلاد.

وأغلقت شركته “صروف إنترناشيونال” التي كانت منخرطة في مشروع مشترك نووي فاشل مع شركة “إي دي إف” الفرنسية.